

مشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر

- دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان -

Participation of municipal councils in the preparation and implementation of development projects in Algeria - a field study of the municipal people's assembly of the municipality of Dreaan.

ليندة نصيب¹

¹كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار - عنابة، (الجزائر)

necibelinda@yahoo.com

تاريخ النشر: جوان/2021

تاريخ القبول: 2021/04/14

تاريخ الإرسال: 2019/07/26

الملخص

عملية التنمية المحلية عملية ذات أبعاد إستراتيجية تتطلب توحيد الجهود المحلية والحكومية للرقى بالمطالب الشعبية، إلا أنه غالبا ما تصطدم بجملة من المشكلات المتعلقة بفهم البيئة بمختلف آلياتها وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية والسياسية والإيكولوجية ودراستها دراسة دقيقة للاستفادة من قدرات المنطقة أو البلديات وتحويلها إلى طاقات واستثمارات حقيقية والعمل على كيفية المناورة لصالح البيئة المحلية في خضم الوصاية المركزية أو الإدارية.

ومن خلال هذا المقال، سنتعرف نظريا وواقعيا على كيفية مشاركة ومساهمة المجالس الشعبية المنتخبة في تنمية البيئة المحلية ودور الوصايا والمركزية في مستوى أداء المهام المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ وتمويل المشاريع التنموية المحلية وكذا كفاءات التعامل مع الوصايا في ظل تعدد القوانين وصدور قانون 10.11 الذي دعى الى تطبيق مبدأ الديمقراطية، كل هذا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على المجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان كحالة من المجالس المنتخبة للولاية الطارف خاصة والجزائر عامة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة - المجلس الشعبي المحلي - التنمية المحلية - التخطيط - المركزية - اللامركزية.

Abstract

The local development process is a process of strategic dimensions that requires the unification of local and governmental efforts to promote popular demands. However, it often encounters a number of problems related to understanding the environment with its various mechanisms and social, economic, cultural, demographic, political and ecological aspects and studying it carefully to take advantage of the capabilities of the region or municipalities, and turn them into real energies and investments, and work on how to maneuver for the benefit of the local environment in the midst of central or administrative custody.

Through this article, we will know in theory and reality how the participation of elected people's councils in the development of the local environment and the role of commandments and centralization in the level of performance of tasks related to the planning and implementation and financing local development projects, as well as how to deal with the commandments under the multiplicity of laws and the issuance of Law 11/10, to the

application of the principle of democracy, all this through the field study that we conducted on the municipal people's assembly of the municipality of Drean, as a case of the elected councils of Taref and Algeria in general.

Keywords: Participation - local people's assembly - local development - planning - central - decentralization.

المقدمة

تعتبر البلدية من الهيئات القاعدية التي تعنى بإنشغالات المواطنين من خلال البرامج التنموية في إطار مؤسساتي يضمن الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والجواري وذلك بأخذ التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم ومشاركتهم في الخيارات وأولويات التنمية، كما يفرض القانون على المجلس تقديم عرض على سير عمله للمواطنين حسب المادة 11 من قانون الجماعات الإقليمية 2012، فهو يمثل أداة فعالة لتكريس المشاركة الشعبية من خلال حملها لصفة المجلس المنتخب الذي توكل له مهمة التعبير عن حاجيات المواطنين لتحقيق التنمية والاستقرار المحلي كما منحه قانون البلدية 10.11 صلاحيات كثيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لذا ارتأينا من خلال هذه الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى بلدية الذرعان كبلدية إستراتيجية من بلديات ولاية الطارف الجزائرية ممثلة بمنتخبها المحليين الدائمين قصد الموازنة بين الصلاحيات التي منحهم القانون إياها والممارسة الواقعية في ظل المركزية الادارية والمالية وضعف التمويل وغياب الرؤية الاستراتيجية للمصالح الادارية من خلال طرح الاشكالية الموالية:

إشكالية الدراسة

إن عملية التنمية المحلية عادة لا تتم إلا بتضافر الجهود المحلية والوطنية ومشاركة الأوساط الشعبية مع المجالس المحلية التي تهدف في استراتيجيتها التنموية إلى إحداث التوازن والاستقرار في هذه البيئة التي تتشابك فيها العوامل والأسباب سواء كانت إجتماعية أو إقتصادية أو حضارية ثقافية أو جغرافية إلخ....

فالمجالس الشعبية كفتة تعمل على زرع بذور الطمأنينة والثقة في الأوساط الشعبية بغية إقناعهم بالمزيد من المشاركة الإيجابية بصفقتهم سبب وهدف التنمية في نفس الوقت وذلك من خلال التجسيد الفعلي لأفكارهم بصفقتهم الفاعلين المباشرين وعلى الهيئات الوصية زيادة مستوى الخدمات البيئية والتعليمية والصحية وتحقيق مستوى مقبول من الرفاه الاجتماعي كما لا بد من بث ومحاولة توحيد القيم الإيجابية كالتعاون، القيادة، حب الخير، والانتماء¹ هذه القيم تلعب دور المحفز الإستراتيجي لجهود الأفراد وسببا مباشرا في نجاح المشاريع التنموية ولقد أكد في هذا المجال معظم الباحثين على أن أسباب فشل المشاريع التنموية المحلية هو إهمال السلطات المحلية لمشاركة أفراد المجتمع المحلي وتوضيحها لمختلف مراحل إنجاز وتنفيذ هذه الخطط التنموية.

وعليه تعد التنمية بالمشاركة من أهم المواضيع الحديثة في جميع فروع المعرفة خاصة المعرفة

السوسيولوجية وبرزت بعدة مسميات "كالمشاركة الشعبية، المشاركة الجماهيرية، المشاركة الديمقراطية... إلخ وعادة تأخذ المشاركة أشكالا مختلفة باختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة وغالبا ما تتجسد من خلال المجالس المحلية المنتخبة والأوساط الشعبية أو ممثليهم من مؤسسات المجتمع المدني فتضافر الجهود المحلية من جهات رسمية وغير رسمية يؤدي بطبيعة الحال إلى تجسيد التنمية الفعلية.

أما في الجزائر فسوف يكون تركزا عن المجالس المحلية الممثلة للإدارة المحلية التي تكون فيها البلدية الوحدة الأساسية ثم الدائرة فالولاية، هذا الأسلوب مستمد من النموذج الفرنسي واليوغسلافي الذي يبنى على توزيع الوظائف الإدارية في هذه المؤسسات الحكومية على الموظفين تعينهم الدولة وهيئات محلية منتخبة ينتخبهم الشعب ليمثلهم تحت وصاية ورقابة الدولة نتيجة توسع وظائف الدولة وتعدد المسؤوليات والمشكلات ونمو حقوق الإنسان والمواطنة.

غير أنه وفي ظل الوصاية الممتدة للدولة والتي يفرضها قانون البلدية لسنة 1990 والذي بقي ساري المفعول إلى فترات لاحقة فقلل من حدود هذه المشاركة، كما أن المشرع الجزائري أيضا رغم اعترافه بحق الشخصية المعنوية للبلدية بمشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلديتهم و تنميتها، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبرها هيئة تنفيذية تابعة للسلطة المركزية للدولة "الولاية"، إضافة إلى ذلك سعت الدولة إلى تنظيم مشاركة المجالس المحلية من خلال تمكينها من إعداد المخطط البلدي للتنمية "P.C.D" وبالرغم من التحول إلى اقتصاد السوق إلا أن هذا المخطط يبقى الوسيلة و الأداة المفضلة للتنمية المحلية، خاصة في خططها وأهدافها المتعلقة بمجال الصحة، السكن، التعليم، والتزويد بالمياه الصالحة للشرب... إلخ.

كما أن تبعية البلدية إلى الولاية أو الإدارة المركزية يتجاوز مجال التخطيط إلى التبعية المالية الاقتصادية، الذي تعد الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومحاصيل الاملاك... إلخ من الموارد المحلية. فالتمويل المركزي يعد أيضا شكلا من أشكال التبعية ويزيد من الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي والتحكم المباشر وغير المباشر في قراراته.

بالإضافة إلى كل هذه المتناقضات المتعلقة بالمشاركة المحلية و مركزية السلطة والرقابة هناك إشكالية أخرى متعلقة بإمكانية المبادرة الذاتية من طرف أعضاء المجالس الشعبية المحلية في تقديم مشاريع خاصة بمناطقهم بصفتهم أكثر إرتباطا ببلدياتهم وأكثر إطلاعا على مشاكل سكان مناطقهم خاصة في ظل تنوع التشكيلة السياسية المكونة لهذه المجالس التي تضمنها لهم الديمقراطية فهل يعد هذا التباين والاختلاف سببا في تباين أفكارهم ومنطلقاتهم أم أداة لتوحيد إختلافاتهم حول جهود التنمية المحلية ومن خلال المتناقضات السابقة يمكننا طرح التساؤل المركزي الآتي:

- كيف تشارك المجالس الشعبية البلدية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية في البلديات

التي انتخبوا فيها؟

ومن خلال هذا المقال سيتم الإجابة على التساؤل المركزي السابق والذي بدوره يثير العديد من

النقاط نوضحها على النحو الآتي:

- مساهمة المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية من خلال المشاركة في التخطيط لمشاريع التنمية المحلية.
- التطرق لمجالات مشاركة المجلس الشعبي البلدي في التخطيط لمشاريع التنمية المحلية في ظل التمويل المالي والاقتصادي المركزي.
- الإختلافات الحزبية التي يتشكل منها المجلس الشعبي البلدي وتأثيرها على مشاركة المجلس المحلي في قضايا التنمية المحلية بالبلدية.

1/ تحديد المفاهيم

1-1: مفهوم التنمية: يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي يصعب فهمها في إطار موحد بل لا بد من وضعه في ظل مقارنة متعددة المداخل إقتصادية سياسية إجتماعية، ديموغرافية... إلخ، و عليه فالمقاربة الإقتصادية كانت الأسبق في تحديد هذا المفهوم الذي يعنى به: "تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود و الثبات إلى مرحلة الحركة و الديناميكية عن طريق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة و تزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي و الحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية"²

وعليه أعتبرت الزيادة السنوية في الناتج القومي وارتفاع الدخل الفردي من أهم المؤشرات الإقتصادية، فالتنمية تقتضي عملية التغيير والحركة من الركود إلى النشاط والتحول من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الصناعية والتكنولوجية المتطورة.

أما التنمية الإقتصادية ترتبط بإبتكار أساليب إنتاجية جديدة ومنتطورة ورفع مستوى الأداء والانتاجية عن طريق تطوير وتفعيل المهارات والطاقات والموارد البشرية الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تراكم وتزايد الرأسمال المجتمعي.³

وعادة تتضمن التنمية مفهوم الحركة في جانب معين أو جوانب متعددة كالجانب الاجتماعي فنسمي بذلك التنمية الاجتماعية التي تعبر عن حركة تتضمن تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الإيجابية له وبناءا على مبادرته التي قد تكون تلقائية أو من خلال الإستعانة بوسائل ممنهجة وخطط إستراتيجية لخلقها وزيادة فعاليتها⁴.

كما ينظر للتنمية الثقافية على أنها غاية التنمية المتكاملة وهي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد حيث برز مفهوم التنمية الثقافية لأول مرة في المؤتمر الدولي الذي عقدته منظمة اليونسكو في البندقية عام 1970 حيث اعتبرت التنمية الثقافية وسيلة لتوسيع اصطلاح مفهوم اقتصادي علمي للتنمية⁵ فهي برزت نتيجة نمو البعد الإقتصادي والتي تطالب بنموه في نوعية ونمط الحياة فهي عامل قوي ومشارك لنمو

المجتمعات وأحد المهام الأساسية للسلطة⁶

ولقد برز في الآونة الأخيرة بعد إيكولوجي جديد لمفهوم التنمية متمثلا في البعد البيئي، نتيجة ما أحدثته الثورة التكنولوجية والتطور نحو المادية مما دفع الإنسان الى إستنزاف مفرط في الموارد الطبيعية الأمر الذي أدى إلى تدهور إيكولوجي كبير بسبب إستهلاكه الكبير للموارد الطبيعية بغية تحقيق إحتياجات التنمية أو ما يسمى بالتصنيع الاقتصادي وترك المجال واسعا للحديث عن التنمية البيئية والتنمية المستدامة.

1-2: مفهوم التنمية المحلية

عرفت هيئة الأمم المتحدة مفهوم التنمية المحلية على أنها مختلف ومجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغية توحيد الجهود المحلية مع السلطات العاملة بقصد تحسين مستوى العيش من الجوانب المتعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها إلى المشاركة الإيجابية في الحياة الوطنية والمساهمة في تقدم البلاد⁷.

كما تعتبر التنمية المحلية فرعا من فروع التنمية الشاملة فهي عملية مجتمعية متكاملة، كما تهتم بتنمية ورقي الوحدات الجغرافية الريفية أو الحضرية الجزئية الأمر الذي يسهل حصر إحتياجات وتحليل المشكلات ثم حلها ضمن مخطط الأولويات⁸.

فعملية التنمية المحلية تتضمن تعبئة الجهود الفردية والجماعية وتوجيهها نحو العمل المشترك مع الهيئات والسلطات الحكومية المحلية بإتباع الأساليب الديمقراطية لحل المشكلات المجتمعية ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لأبنائه، والانتفاع الكامل من كافة ثرواته والموارد الطبيعية والمالية المتاحة.

أن التنمية المحلية هي مجموع الأنشطة والعمليات المخطط لها، الهادفة إلى تحسين مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والتي تعتمد على مشاركة المجتمعات المحلية من خلال المجالس الشعبية البلدية في توحيد الجهود الرسمية وغير الرسمية في الرفاه وتحقيق حياة أفضل للأفراد.

1-3: مفهوم المشاركة:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمشاركة حسب الفترات الزمنية التي صدرت فيها ودلالاتها حيث يعرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بكونها عملية يكون فيها الفرد محركا رئيسيا للتغيير الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمعه بحيث تكون له الفرصة لوضع الأهداف العامة لذات المجتمع الذي يعيش فيه⁹

كما يقصد بها مساهمة الأفراد في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية من خلال جهودهم الذاتية أو من خلال التعاون للأجهزة الحكومية والمحلية، فهي تعني أيضا "إشراك الناس في مشروعات التنمية المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة وشكلها باختلاف الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من بلد لآخر¹⁰ .

والمشاركة هنا ترتبط بعدة عوامل تتحدد درجتها وشكلها بحسب الخصائص والظروف الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية، السياسية، التربوية السائدة في كل مجتمع.

1-4: مفهوم المجلس الشعبي البلدي:

المجلس هو جماعة منتخبة أو هيئة تشكل جهازا استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاتها (11)، فهو جهاز منتخب ممثلا في البلدية و يمثل السلطة الأساسية فيها ويختلف عدد أعضاء جهاز المجلس الشعبي البلدي تبعا للكثافة السكانية للبلدية، فالمجلس الشعبي البلدي في نظر القانون يعتبر جهازا أساسيا ممثلا في البلدية بمعنى آخر هو السلطة الرئيسية التي تدير البلدية، إذ جاء تجسيدا لسياسة اللامركزية الإدارية وتفعيل مشاركة المواطنين في إدارة وتسيير شؤون مجتمعاتهم المحلية، الأمر الذي جسده المادة 16 من دستور 1990-02-23 والتي تنص على "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، كما تشير أيضا المادة 84 من قانون البلدية المؤرخ في 07 أبريل 1990 "يتشكل المجلس الشعبي البلدي في إطار التعبير عن الديمقراطية محليا" فالهدف من هذه المجالس الشعبية البلدية هو تجسيد مبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

1.4.1:صلاحيات المجلس الشعبي البلدي: يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحياته طبقا لما حددته نصوص المادتين 3 و 4 من قانون 10.11 المؤرخ في 22 يونيو 2011¹² صلاحياته في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الاطار المعيشي للمواطن و تحسينه

2.4.1: تشكيل المجلس الشعبي البلدية: فهو الجهاز الأساسي (البلدية) ويمثل السلطة الرئيسية يتم انتخاب أعضائه من طرف المجتمع المحلي لفترة 05 سنوات ليمثلوه وينوبون عنه في المسائل المتعلقة بتسيير شؤون بلديتهم خاصة في المجال التنموي بشتى مجالاته الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والبيئية...إلخ. ويكون الاختلاف في عدد أعضائه باختلاف التعداد السكاني لكل بلدية حسب المادة 69 من قانون الانتخابات¹³ 2012، حيث يتكون المجلس الشعبي البلدي من وحسب المادة 15 من قانون البلدية من هيئة مداولة ممثلة في المجلس وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي حيث يعمل المجلس من خلال الاجتماع في دورة استثنائية كلما اقتضت الضرورة ذلك حسب المادة 16 من قانون البلدية 11.10¹⁴. ويكون بدعوى من طرف رئيس البلدية او بطلب من الوالي او ثلثي الأعضاء كما يتم البدء في المداولات عند حضور أغلبية الأعضاء حيث يتم حضور المواطنين في جلسات المجلس حينما تكون الجلسات علنية وعلى رؤساء البلديات أخذ الاجراءات الازمة عند عقد هذه المداولات

2/ معوقات التنمية المحلية:

تتعرض مشاريع التنمية المحلية إلى عدة معوقات تختلف باختلاف المناطق والاستراتيجيات الحكومية المعدة لذلك فالتنمية المحلية عبر مراحلها تتعرض لعدة مشكلات تتعلق باختلاف العوامل

المتحكمة في ذلك نذكر منها: المعوقات الديموغرافية و الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية ومعوقات تتعلق بضعف مستوى المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية .

3/ برامج ومخططات التنمية المحلية بالبلدية:

تعد البلدية الجهاز الإداري المحلي الأنسب لتحقيق تطلعات واحتياجات المجتمعات المحلية، وذلك من خلال برامج وخطط ومشاريع تنموية تخدم المصلحة العامة لسكان البلدية، دون أن تتعارض هذه المخططات مع البرامج الوطنية في مجال التنمية الشاملة.

كما تساهم البلدية في تخطيط التنمية وفق ما تسمح به الإمكانيات المادية والبشرية لكل بلدية في إطار الصلاحيات المخولة لها، حيث تنص المادة 86 من قانون البلدية 1990 تعد البلدية مخطتها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة المدنية¹⁵

ولقد غير دستور 1989 الوجهة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، حيث تحتاج البلديات في مجال تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية على موارد بشرية وموارد مالية ويمكن تقسم هذه الموارد إلى ما يأتي:

3-1: الموارد المالية المحلية: تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداخلها والهبات والوصايا والقروض¹³ ورغم هذه المصادر إلا أن أغلبها يستخدم في التسيير الذي تزيد نفقاته بشكل دائم في مجال النفقات الإجبارية كالأجور، مرتبات المستخدمين نفقات صيانة طرق البلدية، نفقات تسيير مصالح البلدية وفوائد الديون¹⁴

وعليه يبقى قسم التجهيز والاستثمار يعاني من ضعف وقلة الإيرادات الأمر الذي يدفع بالمجالس الشعبية البلدية الى طلب المعونات الخارجية من الدولة والولاية حيث تزيد من تبعيتها وزيادة حجم المراقبة عليها من طرف هذه المستويات.

3-2: التمويل المالي المركزي: ويتمثل في الصندوق المشترك للجماعات المحلية وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوزارة الداخلية ويتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات¹⁵ ويقوم بتغطية العجز الناجم عن نقص حصيللة الضرائب المتوقعة للبلدية ويغطي الاستثمار ومنح الإعانات الاستثنائية وتخصصات الخدمة العمومية الإجبارية.

ويعد الصندوق الاجتماعي للبيئة مصدرا من مصادر التمويل المركزي ويوجه إلى تشجيع المبادرات الخاصة المتعلقة بإنشاء المؤسسات المصغرة للشباب وتوفير مناصب شغل في إطار الشبكة الاجتماعية والقروض المصغرة وتتولى وكالة التنمية الاجتماعية تنفيذ عمليات هذا الصندوق.

أما الصندوق الوطني وللتنمية المحلية: فهو يهتم بدعم مختلف نشاطات التنمية الفلاحية في المناطق الريفية أضف إلى ذلك الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى حيث أنشئ بموجب المرسوم رقم 402/90 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990. ويعد الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية

الأمر الوحيد بالصرف.

من خلال ما تم عرضه ندرك أن مصادر التمويل المركزي لبرامج ومخططات التنمية بالبلدية يمثل أداة ضغط ووسيلة للرقابة المركزية من طرف السلطات المركزية ضد المجالس المنتخبة فتقيد بذلك اختصاصاتها وحرقاتها وتوجه قراراتها المتعلقة بالتنمية المحلية مما يسمح بتدخل الوصاية في قرارات المجتمعات المحلية إذ يمكن أن يتجاوز التمويل المالي إلى التدخل في تحديد الأولويات والاحتياجات الحقيقية لهذه المجتمعات.

4/ النظريات:

4-1: المقاربة الاستراتيجية:

لقد أكد "ميشال كروزيه" و" جون كلود توينغ" عام 1976 أهمية النظام السياسي الإداري في تطوير المجتمعات الإنسانية مستعينا بالإستراتيجية على غرار دراستها وتحليلها لعلاقات السلطة داخل التنظيمات الإدارية بوصفها علاقات تفاعلية تستلزم دائما فاعلا أو عدة فاعلين اجتماعيين يؤثرون على الآخرين. فالمجالس البلدية كهيئة إدارية تظهر كتنظيم واسع يحتوي على العديد من المؤثرات منها المركزية التامة للقرارات، المراقبة والمشاركة... إلخ

كما أكد الباحثون أيضا على أهمية النظام السياسي الإداري حيث أن نمط التفويض في أغلب الحالات يتعرض لبناء السلطة من خلال التباين في الدور والمكانة والمركز والمنصب وعلاقة السلطة ترتكز على درجة التماسك بين الجماعات المهنية المختلفة وعليه فكل فاعل يندمج تماما ضمن الإستراتيجية الجماعية التي ينتمي إليها من خلال المنصب الذي يشغله وتتمثل الإستراتيجية الأساسية في ممارسة قواعد وأساليب تمكن الجماعات من توسيع نطاق امتيازاتها وتفويضها على الفئات الأخرى (16)

إضافة إلى الملاحظات التي تركز على تسيير المرافق العامة على المستوى المحلي الإقليمي ووجود عدم توازن دائم تقريبا بين العاصمة والولاية وينتج عن هذه الوضعية تجاوزات في السلطة واستعمال النفوذ وتتداخل المستويات بين الإدارة والقيادات المحلية وعليه فالقيادة العليا والوصايا تغيب المشاركة وخاصة المتعلقة بالجمهير الشعبية كما تستجيب لحاجات خارجية بعيدة عن المجتمع الذي توجد فيه.

4-2: المقاربة التعددية:

لقد حاول "داهل" R-DAHAL من خلال مدخل اتخاذ القرار الذي تضمنه بحثه بعنوان* من الحكم* حين أطلق 3 دراسات من ثلاثة أسئلة محورية للدراسة المدنية ونركز على السؤال الثاني الذي يتعلق باتخاذ القرارات وكيفية اتخاذها وأي الجهات لها تأثير كبير في اتخاذ القرار وقد تم تطبيق هذه الأسئلة على عينة تتكون من زعماء المدينة على أساس انتقاء مناطق محددة لإجراء البحث والتحليل حول القرارات المتعلقة بالتهيئة المحلية الحضرية وكذا لترشح السياسي لمنصب رئيس البلدية.

وتوصل إلى نتيجة مفادها ان البارزين اقتصاديا كانت معظم أنشطتهم موجهة نحو التنمية

الحضرية وهو مجال البحث الوحيد الذي يؤثر في مهامهم دونما اهتمامهم بالمناصب الحزبية أو التعليم لأن أغلبهم حسب رأيه لم يكن يسكن تلك المدينة (17) هذا الأمر لم يمنعه من اكتسابهم للسلطة في مجال عملهم ويرى ان القادة الاقتصاديين مجرد نخبة ممكنة لا تجعل منهم نخبة فعلية وذلك لعدم استخدامهم للمصادر المتاحة لهم بفاعلية كون نشاطهم متوقف على نشاط واحد هو التنمية الحضرية.

ويقر "داهل" بان رئيس البلدية له المبادرة في مثل تلك المسائل حيث أن أعضاء المجلس البلدي المنتخبين وعلى رأسهم رئيس البلدية استطاعوا عن طريق الانتخابات أن يكتسبوا تأييد أصحاب المصالح من المواطنين لبرامجهم¹⁸

لكن بالنسبة للهيئة التنفيذية وهي الجماعات المحلية وعلى رأسها رئيس البلدية وفي الوقت الذي يردون فيه تخفيف التزامهم وعودهم لمنتخبهم يتناقض هذا الأمر مع مصالح فئات أخرى تنافسهم على السلطة والسبب في ذلك هو الاختلاف والتنوع الموجود في تكوين فئات السلطة.

5/ الإجراءات المنهجية:

5-1: المنهج: من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بمشاركة المجالس الشعبية البلدية في التخطيط والتنفيذ المتعلقة بالمشاريع المحلية تمت المعالجة المنهجية باستخدام المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الواقع من جهة وتحليله بما يتضمنه من أنساق فرعية، فاتخذنا في دراستنا جانبين من التحليل كمي وكيفي لوصف علاقة السلطات المحلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي ببرامج التنمية المحلية في ظل الوصاية.

5-2: أدوات جمع البيانات: تركز عملية اختيار الأدوات المناسبة لجمع المعلومات على الانتقاء السليم للمنهج وان تعمل بشكل متناسق مع بعضها البعض وعليه عمدنا إلى تطبيق:

أ) الملاحظة: ولقد تم الاعتماد على هذه الأداة لفهم العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي في ظل الاختلافات السياسية تشكيلته كما حاولنا ملاحظة مختلف التشكيلات بين مختلف الأحياء المكونة لهذه البلدية من خلال نوع المشاريع الحقيقية فيها وهل هناك فعلا غاية بتطوير وتنمية البيئة من أجل تحقيق التنمية.

ب) استمارة استبيان والتي تنظم 21 سؤالاً موزعة على أربع محاور:

• المحور الأول يتعلق بالبيانات الشخصية المتعلقة بالمبحوث وقد ضم الأسئلة من 1 إلى 8 والتي تتراوح بين المفتوح والمغلق.

• أما المحور الثاني يبحث في مدى مشاركة البلدية من خلال عمل أعضاء المجلس في التخطيط للمشاريع التنموية في ظل الوصايا وضم الأسئلة من 9 إلى 14

• المحور الثالث يبحث في مجالات المشاركة المتعلقة بالمجلس الشعبي البلدي في التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية المحلية وضم الأسئلة من 13 إلى 16

• المحور الرابع يتعلق بالبحث في طريقة الاختلافات في تشكيلة المجلس الشعبي البلدي في قضايا

التنمية المحلية وضم الأسئلة من 17 إلى 21

وقد تم توزيعها على 11 عضوا من أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان بولاية الطارف. .
العينة وطرق اختيارها: ترتبط طريقة اختيار العينة بطبيعة الظاهرة المدروسة فعينة موضوعنا اختيرت بطريقة المسح الشامل لكافة اعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان الذين كان عددهم 7 أعضاء دائمون بينما الاستثمارات التي تمكنا من ارجاعها 5 فقط وتم اختيار الذرعان كبلدية ممثلة لولاية الطارف وتعتبر من أكبر البلديات وهي منطقة تضم 4 مقاطعات فرعية متمثلة في مقاطعة الشيجاني، عين أعلام فداوي موسى، شبيطة مختار وتظم 38100 نسمة.

6/ تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

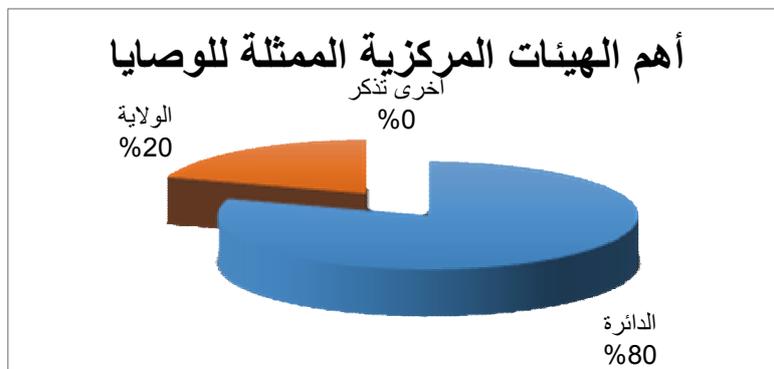
يعد تطرقنا لأهم الأفكار المرتبطة بعمل المجالس الشعبية البلدية ودورها في تطوير بنية المجتمع المحلي بما تحمله من تنوع في المشاريع التنموية تحت عمل الوصايا المركزية مهامها وأيضا في مجال التمويل، سنحاول في هذا الجزء بيان ذلك وفقا للمحاور الآتية:

6-1: خصائص العينة: أفراد الدراسة هم أعضاء المجلس الشعبي لبلدية الذرعان كعمثلين قانونيين للمجتمعات المحلية وهم الذين أوكلت لهم مهام المجلس الذين يتميزون بالخصائص التالية:

أن اغلب أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور و ذلك دليل قوي على غياب أو ابتعاد المرأة عن المشاركة السياسية خاصة في المجتمعات الريفية و الشبه حضرية رغم محاولة القوانين تجسيد المساواة و إدماج المرأة في العمل السياسي ،إلا أنها تبقى بعيدة عن التمثيل الحقيقي بدليل تصريح العضوة التي تقر بان عضويتها في المجلس للدخول في البلدية فحسب وليس للتمثيل السياسي فهي في الاستمارة لم تدلي بانتمائها السياسي وهذا دليل على نكرانها للمشاركة شأنها شأن أغلبية النساء إذن فقضية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية تتراوح بين الإبعاد والذهنية التقليدية والتي تحدد مجموعة من المهام المتعلقة بالتعليم والصحة...إلخ،

6-2: مشاركة المجالس الشعبية في التخطيط للمشاريع التنموية في ظل الوصايا المركزية:

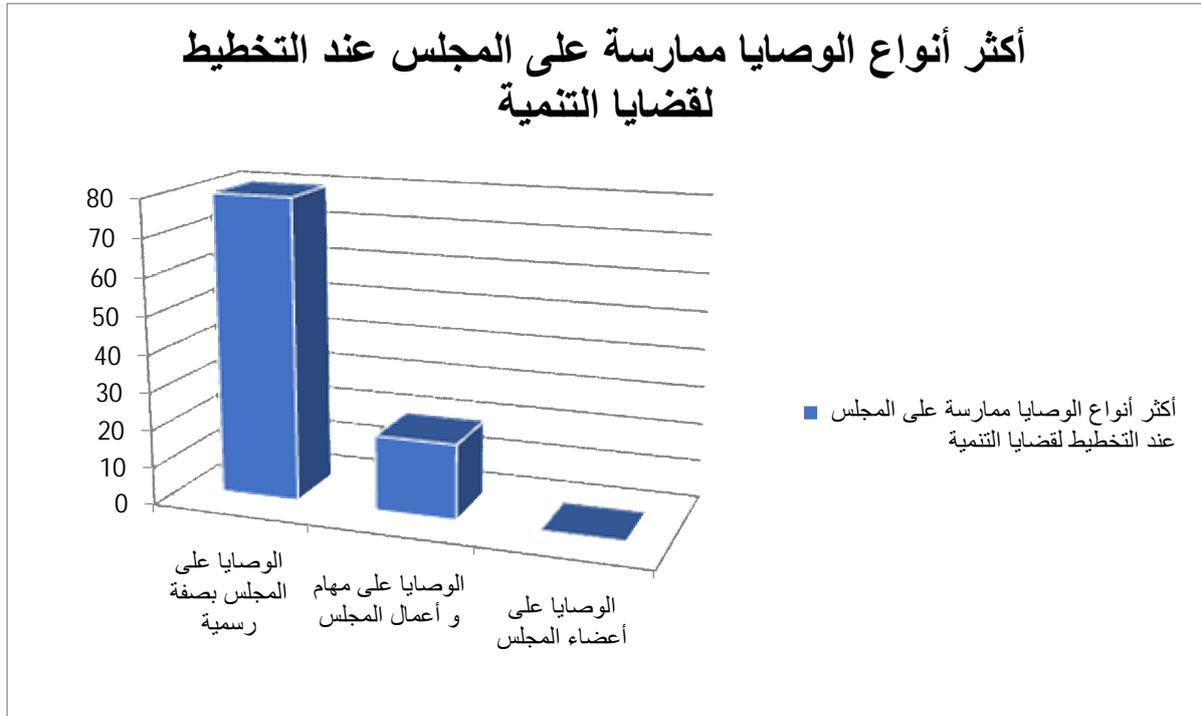
الشكل 01: أهم الهيئات المركزية الممثلة للوصايا



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

يوضح المدرج السابق أن معظم أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على أن الدائرة هي أكثر السلطات المركزية الممارسة للوصايا ميدانياً وذلك بنسبة عالية تقدر 80% وهذا ما يختلف مع قانون 90 القانون البلدي الذي يعطي الولاية أو الوالي بشكل خاص صلاحية واسعة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المحلية للبلديات وهو ما ينم عن جهل أو عدم وعي للجهة الوصية أو أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأمور الوصايا أو حتى بعمل المجلس فالقانون يعتبرها هيئة إدارية كما هي الأخرى تحت الوصايا حيث أنشأت هذه الدوائر لتقريب الإدارة المركزية من البلديات البعيدة نوعاً ما عن مقر الولاية وهذا ما يزيد من سلطة الدائرة على تلك البلديات ويجعل أعضاء البلديات في تعامل مباشر ودائم معها في مجال متابعة مشاريع التنمية المحلية الأمر الذي يجعلهم يشعرون أنهم تحت الوصايا المباشرة لها.

الشكل 02: أنواع الوصايا ممارسة على المجلس عند التخطيط لقضايا التنمية

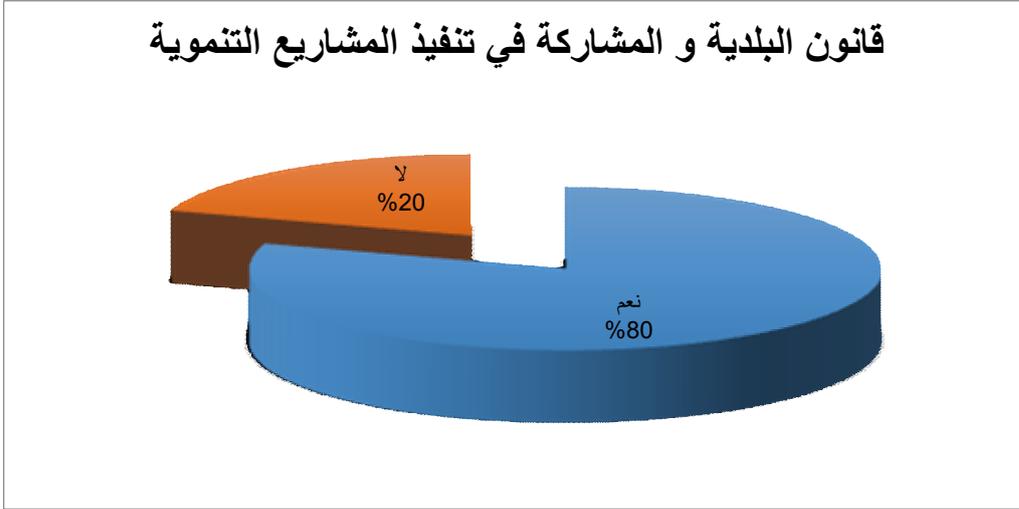


المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على عينة الدراسة

من خلال نتائج الشكل نلاحظ أن الوصايا على المجلس الشعبي البلدي كهيئة رسمية في إطار العمل الإداري ثم تليها الوصايا على أعمال ومهام المجلس الشعبي البلدي التي تمارس بكثرة خاصة أثناء التعامل بين الولاية والمجلس بطريقة والضمني والبطلان النسبي والمطلق...إلخ.

على خلاف الوصايا المتعلقة بالأعضاء فهي تحتل المرتبة الثالثة بنسبة منعدمة إذ أن الحالات التي تتعلق بتوقيف الأعضاء أو إقالتهم أو إقصائهم نادرة الحدوث لأنها لا تتم على خلاف قانوني.

الشكل 03: قانون البلدية والمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

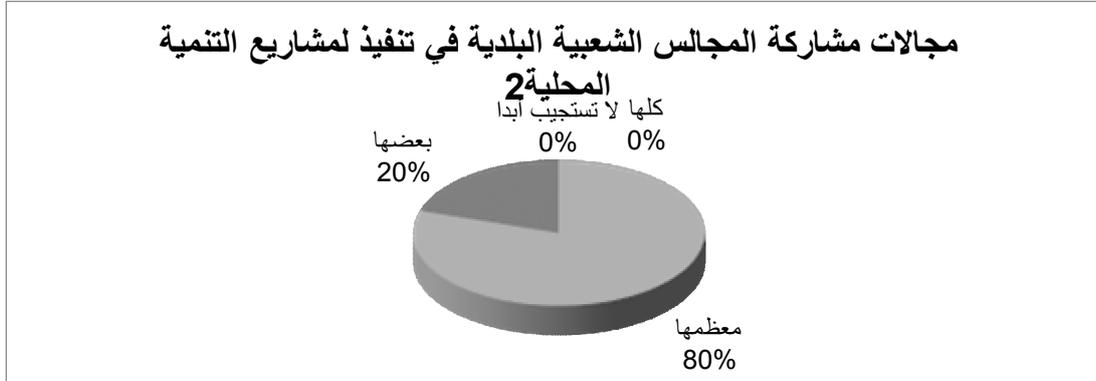
يبين الجدول السابق أن نسبة 80% من المجتمع الكلي من أعضاء المجلس الشعبي البلدي ميدان الدراسة أن القانون البلدية 90 لا يمنح الصلاحيات الكافية لممارسة مهام المجلس الشعبي البلدي في إطار التنمية المحلية بفاعلية فتقيد كل هذه الصلاحيات بموافقة الوالي الذي يبقى الأمر والنهي في كل الأمور التي تهم البلدية و يمكن إدراك ذلك من خلال السحب الجزئي و التدريجي الذي تتعرض لها صلاحيات بعض المجالس الشعبية أبلدية بينما تمثل النسبة 20 بالمائة الذين يرون أن الصلاحيات يمنحها قانون البلدية لسنة 1990 كافية لأنهم في جل المشاريع هم تحت الوصايا في التمويل والتنفيذ.

يعتقد كل أفراد المجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان أن الهدف الحقيقي من الوصايا التي تفرضها الدولة على المجالس الشعبية البلدية هو السيطرة على مهام وقضايا التنمية المحلية وتوجيهها ليكون هؤلاء الأعضاء مجرد إداريين يمارسون مهامهم الإدارية فحسب دون المشاركة الحقيقية في صياغة أو التخطيط أو الإعداد لمشاريع التنمية المحلية، بصفتهم الممثلين الشرعيين و القانونيين للمجتمع المحلي، والذين ينوبونه في المطالبة بحقوقهم في التنمية واستثمار بيئتها محليا للرفع من اقتصادياتها، وخلق خطط وبرامج جديدة للنهوض بتلك المجتمعات.

أما جواب المبحوثين على السؤال المفتوح رقم 14 يدل على حقائق أخرى حيث يؤكد معظمهم انهم غير قادرين على المشاركة بالفاعلية الكافية في تطوير بلديتهم واستغلال بيئتهم المحلية للرفي بمناطقهم بسبب شدة وصاية الإدارة التي يفرضها قانون البلدية 90 إذ يلزم هؤلاء الأعضاء بالعودة إلى الولاية أو الدائرة في كل الأمور المتعلقة بإدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية ببلديتهم.

كما أن نظام الوصاية هذا يعتقد الأعضاء أنها مسألة سياسية وليست تنظيمية وفي هذه الحالة يتولد نوع من التبعية والعجز لإدارة البلدية مما يقلص من الحريات الاتصالية للمجلس والمشاركة في التنمية المحلية.

الشكل 04: مجالات مشاركة المجالس الشعبية البلدية والتنفيذ لمشاريع التنمية المحلية



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

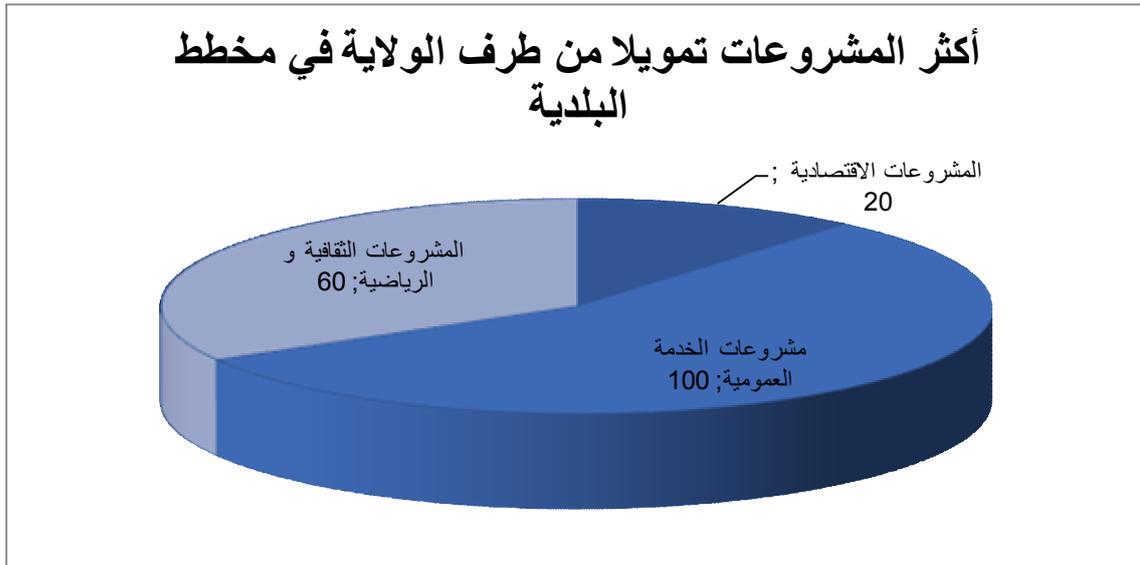
يبين الجدول السابق أن نسبة 80% الذين يرون أن الولاية تستجيب لمعظم الاقتراحات فاقت النسب الأخرى ويعود سبب ذلك إلى ضعف المستوى التعليمي إذ أن أغليتهم وبنسبة 80% من أعضاء المجلس من المستوى الثانوي، إضافة إلى افتقارهم للوعي السياسي والتمثيلي للمجلس الشعبي البلدي إضافة إلى افتقارهم للوثائق الرسمية التي تثبت ذلك، ويمكن إرجاع النسبة المعدومة إلى أن كل المشاريع قد تقبل كاقترحات وترجع الأسباب بالدرجة الأولى لطبيعة المشاريع المقدمة وللإدارة المركزية كالأسباب المالية أو عدم جدواها.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتبين أن أعلى نسبة هي 60% وهي النسبة التي تمثل الأعضاء الذين لا يعلمون أن الدولة قد نجحت في تجسيد سياسة اللامركزية في التخطيط و تمكين المجلس الشعبي البلدي من إعداد مخطط البلدية، كونهم يجهلون حقيقة ممارسة الدولة لسياسة اللامركزية، وكونهم ذوي مستوى تعليمي أدنى، وأنهم يجهلون حقيقة التمثيل السياسي للمجلس، أما الذين أجابوا بنعم فكانت النسبة 40% وهي أقل بكثير، ويمكن إرجاع ذلك إلى قناعة بعض الأعضاء بأن المجالس الشعبية البلدية هي التي تقوم بالمبادرة حتى وغن كان الرأي الحاسم والأخير للوالي وهذا يعكس التخطيط المركزي الذي تكون فيه المبادرة فوقية.

يوضح الجدول في الملاحق رقم أعلاه أن نسبة 80% الذين يرون أن التمويل المركزي من طرف الولاية لمشروعات وبرامج التنمية المحلية للبلديات يحد من استقلالية قدرات المجلس كون الأخير لا يمكنه اتخاذ أي قرار مهم دون الرجوع إلى الجهة الممولة وكأن القرارات تابعة للجهة الممولة الأمر الذي يجعل من أغلبية البلديات التي تعاني ضعف في إيراداتها المالية وضعف مواردها المحلية تسعى لإرضاء الجهة

الممولة بل في أغلب الأحيان بل في أغلب الأحيان تلجأ للمنافسة في ذلك. أما النسبة الثانية البالغة 20% تمثل ترجع إلى بُعد هؤلاء الأعضاء حقيقة عن الاختصاصات التنفيذية للمجلس البلدي مما يجعلهم أقل دراية بالإجراءات والكيفيات التي يتم وفقها اتخاذ القرارات. بينما مثلت المشاريع المتعلقة بالخدمة العمومية من صحة وتعليم وصيانة للطرق والسكن والصرف الصحي المرتبة الأولى في المشاريع التنموية المرتبطة بالبلدية وأكثرها ارتباطا بمخطط التنمية البلدية كونها تحتل الأولوية بالنسبة للمجلس. كما تشير النسبة 20% إلى الذين يمثلون أن المشروعات الثقافية والرياضية هي أكثر تمويلا وعلى الرغم من قلتها إلا أنها تتطلب مبالغ ضخمة من ميزانية البلدية التي يتوافق فيها كلا من البلدية والولاية وضرورة تنشيط الحركة الثقافية. تحتل المشاريع الاقتصادية المرتبة الأخيرة بنسبة 20% كون دور الدولة في هذا المجال تراجع بنسبة كبيرة وترك للخوادم ودور البلدية لابد وأن يكون مجرد اتخاذ للإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص وإنشاء بعض الأسواق والمراكز التجارية التي قد تزيد من مداخيل البلدية المالية مما يساهم في رفع إمكانيات التنمية المحلية.

الشكل 5: أكثر المشروعات تمويلا من طرف الولاية في مخطط البلدية



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

كما أن البلديات التي تعتمد في تمويل مشروعات التنمية المحلية على نفسها أو مواردها ميزانيتها المحلية لا تلقى نفس المعاملة مع البلديات التي تعتمد على الإدارة المركزية في التمويل حيث ان كل الأعضاء وبنسبة 100% يؤكدون على أن التمويل المركزي لمشاريع التنمية المحلية يشكل تبعية ووصاية على المجالس البلدية، إذ يجعل البلديات التي تمول مركزيا في موقف ضعيف وتابع للولاية قانونيا وإجرائيا، تضطر على التنازل على أغلبية المشاريع نتيجة عدم كفاية التمويل المركزي من جهة وعدم

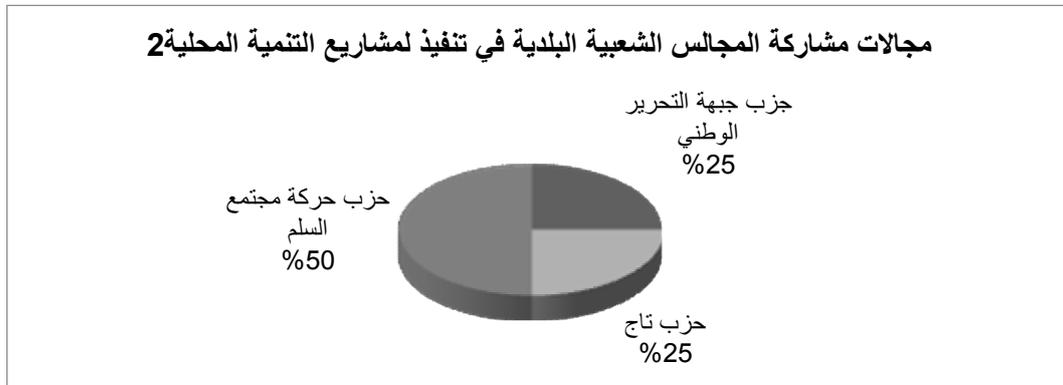
وجود قيادات فاعلة تستثمر في البيئة المحلية لإنجاح برامج التنمية المحلية، فكيف لمستويات تعليمية دنيا أن بنية استراتيجية فاعلة محليا.

وعليه فإجابات المبحوثين تؤكد على التأثير السلبي للتمويل المركزي الولائي على استقلالية المجالس الشعبية البلدية في غدارة وتسيير مشاريع التنمية المحلية.

4-6: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الرابع الاختلافات الحزبية وتشكيلة المجلس الشعبي البلدي والمشاركة في قضايا التنمية المحلية

غالبا ما تؤدي الاختلافات الحزبية في تشكيلة المجلس الشعبي البلدية إلى اختلاف وجهات النظر والاستراتيجيات المتبعة في التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية المحلية وهذا ما تؤكد نتائج الجدول التالي:

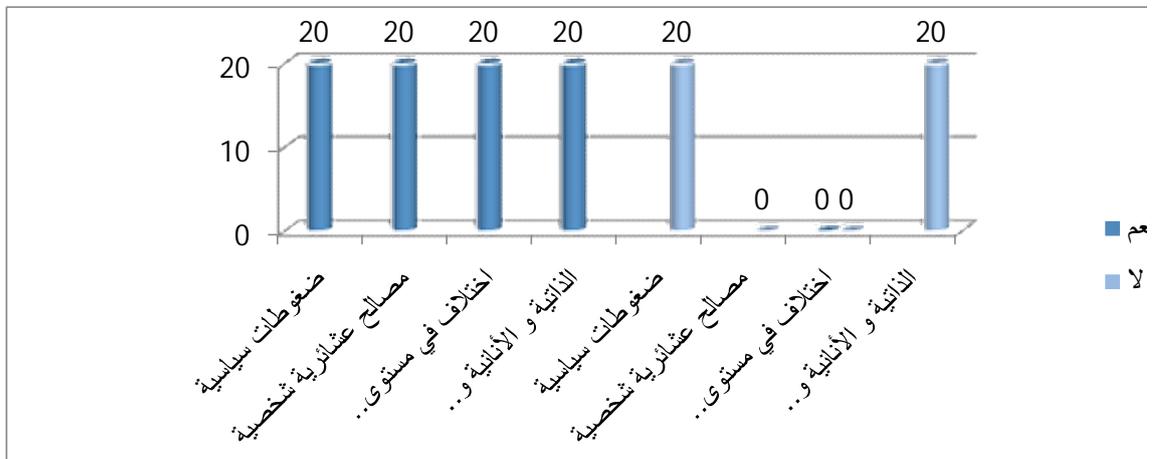
الشكل 6: مجالات مشاركة المجالس الشعبية في تنفيذ لمشاريع التنمية المحلية 2



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة هي 40% من أعضاء المجلس الشعبي البلدي يرون أن اختلاف التشكيلة السياسية لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لا تؤثر تأثيرا سلبيا على إدارة شؤون وقضايا التنمية المحلية بل لابد من الاستثمار في هذه الاختلافات على الرغم من أنه في بعض الأحيان تنتج عن تلك الاختلافات عوامل وتأثيرات سلبية وهذا ما تبينه نتائج الدراسة الميدانية

الشكل 7: نتائج الدراسة الميدانية



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على عينة الدراسة

يبين الجدول السابق أن دوافع الاختلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يرجع أهمها إلى الضغوطات السياسية والذاتية والأثنية والرغبة في إثبات الذات بطريقة فردانية بنسبة 20 بالمائة إذ في بداية العمل وحسب تصريح بعض الأعضاء بهذا المجلس الشعبي البلدي كانت الضغوطات السياسية أهم عنصر فكل تشكيلة تحاول إثبات نفسها رغم أن القرارات تؤخذ بإجماع كافة الأعضاء أو الأغلبية.

الخاتمة

تمثل المجالس الشعبية البلدية الاطار الاداري الذي ينظم العلاقة بين الادارة المركزية ممثلة بالولاية والدائرة وبين المجتمعات المحلية من خلال تطبيق مخطط عمل ديناميكي يعمد الى الاستثمار في المواد المادية و البشرية المتوفرة في مجتمع معين، بهدف زيادة مواردها من خلال توفير الطاقات المتجددة الكفاءة التي تسند لها عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وتوفير الموارد المادية مع ضرورة وجود رؤية وأهداف واضحة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي وكذا تفعيل ثقافة المشاركة في صناعة القرارات الهامة التي تخص المجتمع في جو من الشفافية والمساءلة.

فالعلمية التنموية عملية مستمرة ومعقدة وواعية تبنى على مبدأ المشاركة كون افراد المجتمع المحلي هم الأدرى باحتياجاتهم المحلية، وهم الذين سيعملون بدافعية لتنمية مناطقهم من خلال ايمانهم بالديمقراطية التشاركية التي تعمد الى بناء القدرات وتطويرها وتعمل على توطيد روح التضامن بين مختلف فئات المجتمع المحلي رغم سلبيات النظام المركزي الجزائري الذي يسمح بتدخل الدولة الحديثة في ادارة الشؤون العامة المتعلقة بالمواطن رغم الاضافات التي جاء بها قانون 10/11 عندما اكد على ان البلدية تعبر عن هيئات اقليمية قاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، الامر الذي جعل البلدية بمجلسها في وضعية حرجة بين ما جاء به القانون والواقع الفعلي لنشاط هذا المجلس أي بين الصلاحيات الواسعة والمحدودية المالية اضافة الى غياب الوعي التخطيطي والتنموي لأعضاء المجالس البلدية ، غير انه من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتبين ان مشاركة المجالس الشعبية في مجال التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية محدودا جدا ولازالت تعاني من عدة نقائص خاصة المتعلقة بالوصاية الادارية والمركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية ، اضافة الى التمويل المالي المركزي الذي بدوره يشكل اداة ضغط على المجالس . كما لانتجاهل الخلاقات الحزبية والصراعات الداخلية التي تسمح للوصاية بتأكيد محدودية جهود المجالس الشعبية بدعوى الحرص على والحفاظ على موارد البلدية المحلية .

الاقتراحات: من خلال نتائج الدراسة يمكن الخروج بالاقتراحات الآتية :

. اعادة النظر في قانون البلدية 10.11 وإجراء التعديلات اللازمة والمتعلقة بتكريس المشاركة الفعلية لاعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال تقليص حجم الوصايا الادارية والمالية .

. فتح المجال للتمويل الداخلي للبلديات وتقليص حجم التمويل المركزي وفتح المجال للمجالس للتخطيط في مجال المشاريع التنموية وحرية التصرف الرشيد في مواردها المحلية .

. ضرورة تركيز الاحزاب السياسية على الموضوعية والنزاهة في اختيار مرشحهم والبحث عن مرشحهم والبحث عن معايير اخلاقية لتجنب الخلافات السياسية ، كون المطالبة بالمشاركة الفعلية للمجالس الشعبية البلدية يتضمن مستوى من التحدي ،

. فتح المجال من طرف الدولة للمجالس الشعبية البلدية من اجل المشاركة الفعلية في برامج التنمية والبحث عن مصادر جديدة لتمويل مشاريعها التنموية بعيدة عن التمويل التقليدي بفتح المجال لمساهمة الشباب في مجال المقاولاتية.

. مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجالس الشعبية البلدية لا بد من اعادة النظر فيه كونه يتنافى مع اسلوب المشاركة في جهود التنمية.

الهوامش

- (1) مصطفى إبراهيم عوض: دراسة عن البيئة والتنمية والمشاركة في محافظة القاهرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992، ص 02.
- (2) حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 157.
- (3) محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، شهاب الجامعة، للنشر الإسكندرية، 1996، ص 8.
- (4) رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 23.
- (5) سليم مكسور: التنمية الثقافية تجارب إقليمية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة، 1983، ص 5.
- (6) نفس المرجع، ص 29.
- (7) عادل مختار الهواري: التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 111.
- (8) صالح عبد الله الطريفي: الحكم المحلي والتنمية المحلية، المجلة العربية للإدارة، الأردن، العدد 12، 1975، ص 87.
- (9) عبد الهادي الجوهري: المشاركة الشعبية والتنمية، مجلة تنمية المجتمع، العدد 4، القاهرة، 1988.
- (10) تقرير منظمة الصحة العالمية: دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح، معهد الدراسات البيئية تورنتو، 1986، ص 7.
- (11) نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية في مجتمعات العالم الثالث، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ط2، 1978، ص 123.
- (12) المادة 84 من قانون الانتخابات رقم 89-13 ص 65، المؤرخ في 07 أوت 1989.
- (13) المادة 4، 3 من قانون 10.11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 37 الصادر بتاريخ 22 يونيو 2011.
- (14) المادة 65 من القانون العضوي 10.16 المؤرخ في 22 ذو القعدة المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية، العدد 5 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2016.
- (15) المادة 16 من قانون 10.11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 37 الصادر بتاريخ 22 يونيو 2011.
- (16) عبد الحميد قاضي: دراسات في التنمية التخطيط الاقتصادي، دار الجامعة المصرية، 1972 ص 85.
- (17) سميرة كامل، مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر ص 166.
- (18) المادة 160 من قانون البلدية 08/90 لسنة 1990.
- (19) المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشتركة، الجريدة الرسمية رقم 45 ص 18-38.
- (20) خضير إدريس التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية أسوان، المطبوعات الجامعية، مصر، 1992، ص 25.
- (21) أحمد مسعد الفاروق ومحمود منال طلع، التنمية والمجتمع مدخل نظري دراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث الأزريطة، الاسكندرية، 2001، ص 110-130.